مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مبدأ حسن الجوار في العلاقات الدولية

العراق ودول الجوار نموذجاً

أ.د. عبد الغفور كريم علي غفور

كلية القانون و العلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

د. زينة كمال خورشيد

كلية التربية/جامعة كوية

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:2017/5/10
القبول: 2017/6/6
النشر: 2017/6/15
DOI:
10.25212/lfu.qzj.2.3.11

الكلمات المفتاحية:
Good-neighborliness, borders, state, power, conflicts, international order, relations.

الملخص

من الخطأ اعتبار الجوار مصدر دائم للنزاعات الاقليمية، فالجانب المشرق في الجوار يعتبر عنصرا مهمه في تبادل القيم الحضارية الانسانية بين الامم وفي شتى الميادين، ومثل هذه الارضية لازالت قائمة وموجودة بين العراق وايران وتركيا اكثر من وجودها كقاعدة لا يمكن الاستناد عليها مع اية دولة اخرى من دول الدائرة الاقليمية لإيران وتركيا في المنطقة، هذا اذا كانت ايران وتركيا صادقتين في طروحات برنامجهما السياسي المعلن المعادي لإسرائيل ولاسيما بعد سقوط (صدام حسين) وبناء نظام ديمقراطي قائم على دستور 2005 وجاء فيه ما يدعو الى علاقات متوازنة مع جميع دول الجوار الجغرافي وفقا لمبدا حسن الجوار . لقد عانى العراق وعبر مراحل مختلفة من تأريخه الحديث العديد من المشاكل الحدودية سببها عدم احترام مبدأ حسن الجوار في العلاقات الدولية وبالأخص بالنسبة لكل من تركيا و ايران اللتان فضلتا هذه المشاكل الى يومنا المعاصر وكانت قد تسببت في العديد من النزاعات والحروب الشرسة . منذ عام 2003 واحتلال امريكا للعراق لم تتمكن من تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي لاسيما مع ايران و تركيا . وكنا قد عالجنا في هذا البحث العديد من تلك المشكلات ولازال العراق يتطلع الى علاقات حسن الجوار مع ايران وتركيا و سواهما.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مبحث تمهيدي

لقد أدى العامل الجيوبولوتيكي دوراً هاماً في العلاقات بين الدول [1] ، فالموقع الجغرافي للدول وظروف الجوار ومميزاتها لها بالغ الاثر على تطور الدول وسياستها الخارجية، وعلى الدور الذي تضطلع به في السياسة الدولية، فالجوار كان معروفاً منذ بداية التاريخ بين الشعوب، ومن ثم بين الدول، حيث ان العلاقات بين الدول المتجاورة قد لعبت دوراً هاماً في الحياة الدولية، وبمقدار تطور هذه العلاقات كان مقدار الأثر الإيجابي على الوضع الدولي، وعلى خلاف من ذلك، فقد كانت النزاعات المتكررة بين الدول المتجاورة سبباً في نشوب حروب عالمية [2]، واضعاف النظام الدولي برمته، ناهيك عما تسببت من اضطراب الامن في نطاق الدائرة الإقليمية.

ان هذا الوضع الذي كان يسود مجمل تأريخ العلاقات الدولية مازال قائماً حتى وقتنا الراهن فمعروف ان الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تميزت بحدوث العديد من النزاعات بين الدول المتجاورة في مختلف مناطق العالم، ففي اوروبا كان النزاع بين اليونان وتركيا بشأن القضية القبرصية ورسم حدود الجرف القاري في بحر ايجه [3]، كذلك حروب البلقان ثم حرب انفراط الاتحاد اليوغسلافي عام 1992 وفي افريقيا كان النزاع بين الصومال واثيوبيا [4] وبين ارتيريا واثيوبيا والسودان [5]، كذلك كان بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، وكان بين دولة النظام العنصري سابقاً في جنوب افريقيا وكافة الدول المجاورة لها، اما في آسيا فكان النزاع العربي الإسرائيلي في الأعوام 1947-1967- 1973، ولبنان عام 1982 وعام 2006، وغزة 2008، اذ لجأت إسرائيل الى فكرة الحدود كضرورة جغرافية من ضرورات امنها ولتبرير سياسة التوسع والعنف في المنطقة، حيث لا زال الوضع متوتراً في هذه المنطقة بسبب استمرار إسرائيل في احتلال أراض عربية بالإضافة الى احتلالها أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية بقوة السيطرة العسكرية [6].

ان فكرة الحدود الجغرافية هي فكرة كثيراً ما تؤخذ كأداة لتدبير استراتيجيات التوسع، على ان الحدود الجغرافية الطبيعية ليست بكافية تماماً كحدود سياسية فاصلة بين المجتمعات وبصورة خاصة في ظروف تكنولوجية الحرب المعاصرة (الصواريخ والطيران الحربي) لأن فاعلية الحدود وقدرتها على الاستمرارية التي ترتكز على التميز الحضاري والقومي بين الشعوب المتجاورة فالاحساس ب (الذات القومية) يقف وجهاً لوجه إزاء إحساس الآخرين بذاتهم القومية [7].

تلتقي ايران مع إسرائيل في هدف توسيع رقعتها الجغرافية على حساب المناطق العربية المجاورة فقد الغت ايران اتفاقية الحدود وحسن الجوار المبرمة مع العراق عام 1969 و 1975 من طرف واحد وذلك لتحقيق مكاسب جغرافية على حساب العراق ومنطقة الخليج كما تنصلت ايران في تنفيذ التزاماتها المقررة في اتفاقية الجزائر لعام 1975 وخرقت

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بنودها نصاً وروحاً من خلال عدم احترامها لعلاقات حسن الجوار وتدخلها المتعمد في شؤون العراق الداخلية ورفضها إعادة الاراض العراقية التي جرى الاتفاق على اعادتها لسيادة العراق بموجب الاتفاقية وجففت وغيرت مجاري المياه الحدودية مما دلل على ان ايران تعتبر اتفاقية الجزائر اتفاقية غير قائمة لذا فقد اعتبر العراق الاتفاقية ملغية في 17 أيلول 1980 ودخلت إيران في حرباً واسعة النطاق مع العراق منذ الرابع من أيلول عام 1980 دام ثمان سنوات اظهر العراق خلالها التعاون الإيجابي مع كل المساعي السلمية لوقف الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية، كما اثبت العراق حسن نواياه إزاء علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، والمشاركة الفاعلة في إحلال الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وهي الشروط العراقية لبناء علاقات حسن الجوار مع الجارة ايران [8]. الا ان العراق وفي عام 1990 ناقض وبشكل واضح ومكشوف التزامه بمبدأ حسن الجوار وتجاوز على الحدود الكويتية واحتل الكويت بالكامل، وبدأت تداعيات هذا التجاوز تظهر من قرارات مجلس الأمن حتى تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وشنوا حرباً أخرجت الجيش العراقي بالكامل من الكويت في عام 1991، واستعادت الكويت مكانتها في جغرافية الخليج العربي والمنطقة.

ومنذ عام 2003 ورغم التقارب بين الحكومات العراقية المتتالية والموالية لإيران الا ان تجاوزات ايران على الحدود العراقية وخروقاتها المستمرة للحدود البرية والبحرية بما في ذلك قصف الحدود الشمالية الشرقية لإقليم كوردستان بحجة ملاحقة معارضي السلطة في ايران واكثر تلك التجاوزات كانت احتلالها لبعض الآبار النفطية وحجز مصادر المياه الإيرانية الى العراق [9].

وفيما يتعلق بنزاعات الحدود في القارة الآسيوية ونذكر ايضاً النزاع المسلح بين الهند والباكستان في الأعوام 1965 و 1971 [10] وكذلك النزاع بين فيتنام وكمبوديا وبين الصين وفيتنام وبين الهند والصين، وكذلك بين تايلند والدول المجاورة لها. اما النزاعات التي شبت بين دول أمريكا اللاتينية فنذكر منها استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي المجاورة لسان سلفادور ونيكارغوا لمنع استقرار أنظمتها السياسية ومنعها من تحقيق أهدافها التي تستجيب للتطلعات الشرعية لشعوبها، مما خلقت حالة من التوتر الخطير في أمريكا الوسطى، الى جانب تلك النزاعات المسلحة الخطيرة بين الدول المتجاورة، فهناك العديد من النزاعات السياسية بعضها تتعلق بإستثمار الأنهر الواقعة في مناطق الحدود او العابرة لها، وبعضها الاخر خاصة بتلوث البيئة، والكثير من الخلافات الإقليمية التي تم التوصل في آخر المطاف لوضع حلول لمعظمها، من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية السلمية، واتفاقيات متعددة الأطراف، الا انه لايزال هناك قصور في الجهود المبذولة حل بعض المشاكل المتعلقة بمناطق الحدود بين دول مختلفة من العالم، وكثيراً ما اتخذت قرارات باستخدام القوة لحلها، حيث لم تخفف مثل هذه القرارات من حدة الخلافات، وتتوسع المطالبة بمزيد من المكاسب الإقليمية التي تدعيها اطراف النزاع [11]. وتكون النتيجة هي المزيد من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الخسائر البشرية والمادية. على أن ما ذكرناه، لا يعتبر الجوار مصدراً دائماً للنزاعات بين الدول، إذ أن الجوار يوثق القيم المادية والروحية كما يعمق علاقات الصداقة والتعاون بين الشعوب في المجالات المختلفة، والتي تجسدت بإقامة منظمات إقليمية عديدة في مناطق مختلفة من العالم [12]. فالجوار لا يعني تجاهل موقف الجار والجحود في سلوك الدولة الخارجية تجاه جارتها، إذ من الضروري الانتقال من الجوار كواقع جغرافي الى حسن الجوار كواقع سياسي له، وكمفهوم يقتضي سلوكاً معيناً من قبل الدول المتجاورة يضمن الأسلوب الطبيعي والسلمي للعلاقات فيما بينها ويلزم تسوية المسائل المختلف عليها بالطرق السلمية فقط، بغية التعاون الأوسع في الميادين كافة، وفي هذا الوقت بالذات فإن التغييرات الجذرية التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية 1945، وبعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 والتي نتج منها زيادة عدد الدول وتصفية الاستعمار والثورة الهائلة في مجال النقل والمواصلات كنتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية وقد أدت الى التوسع في تطبيق مفهوم حسن الجوار ليعلم غالبية دول العالم حيث ان آخر تلك المتغيرات تلك التي حصلت في أوروبا فقد أدت التحولات الحاصلة في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ودول أوروبا الشرقية التي تغير معادلة التوازن بين ما كان يطلق عليه بالصراع الدولي بين الجبارين والحرب الباردة وبدأت صفحة جديدة شهدت توقيع معاهدة باريس في كانون الأول من عام 1990 لترتيب البيت الأوربي، والاعلان رسمياً عن انهاء الحرب الباردة التي استمرت بين المعسكر الشيوعي سابقاً والمعسكر الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، واستمرت الانعطافة الدولية الجديدة بالتطور بإنتهاء الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشيوعي السابق تماماً عام 1991[13].

كذلك شهدت أوروبا متغيراً جديداً بتوحيد الألمانيتين وتهديم جدار برلين وتقسيم جيكوسلوفاكيا الى دولتين، وتم كل ذلك في أوروبا في عموم القارة حيث اصبح الاتحاد الأوروبي حقيقة واقعة. من اجل ان تعيش كافة الدول المتجاورة في حسن جوار دائم وفي سلوك خارجي سليم يجنب الجميع ويلات الحروب التي اكتوت بنارها دول أوروبا ومن اجل ضمان السلام والأمن في العالم بأسره وتعميق التعاون بين كافة شعوب الأرض [14].

ان جميع هذه المتغيرات قد زادت من المعنى العام لحسن الجوار عن معناه الضيق المحصور في التجاور الجغرافي الى مفهوم عام جديد يتصف ببعض المزايا التي سنتطرق اليها في هذا البحث لأهميتها في القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة وكذلك كانت لهذه المتغيرات الفضل في توجيه الاهتمام نحو مبدأ حسن الجوار ضمن اهتمامات هيئة الأمم المتحدة فقد وافقت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين المنعقدة في (كانون الأول من عام 1970) على مجموعة قرارات مهدت الطريق الى صياغة قواعد أولية لحسن الجوار بين الدول [15].

ويعتبر العراق بعد عام 2003 من بين الدول التي تعطي أهمية قصوى لعلاقات حسن الجوار مع الدول التي تجاوره، وكذلك على صعيد العلاقات مع دول العالم، فسياسة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العراق الهادفة الى الدفاع عن السلام وانتهاج سياسة التعاون والتفاهم بين جميع الشعوب ليس الا ترجمة لمبدأ حسن الجوار الى واقع الحياة السياسية ان مثل هذه الاهتمامات تمثل منطلقات السياسية الخارجية للعراق من خلال برنامج الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 وحتى الآن، والتي تجسد فيها كبند مخصص لهذا الغرض ومن اجل تطويره وترسيخ مبدأ حسن الجوار كأساس لعلاقات الدول العربية مع الدول المجاورة لها [16]، لكونه مفتاحاً مركزياً لجميع العلاقات والروابط الدولية بين دولتين واكثر ومناخاً صحياً لتنمية مبدأ التعايش السلمي وإشاعة الاستقرار في المنطقة وانعاشها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

فقد اكدت برامج الحكومات المتعاقبة على العراق بعد عام 2003 العلاقة مع جيران العراق يجب ان تبتعد عن استخدام السلاح لأنه حين نستخدم السلاح مع جيران العراق بتحليل انه كلما نقدر ان نبعد ان يكون لجيراننا ثغرة علينا ومدخلاً للقوى الكبرى لإيذاء العراق [17]، فحسن الجوار يعتبره العراق حصيلة للنوايا الحسنة والعلاقات السلمية على أساس تبادل المنافع والمصالح المشتركة والعمل على ترسيخ علاقات تضمن استمرارها بشكل سلمي ومناسب من خلال الحوار البناء والتفاهم المشترك والحيلولة دون إضفاء أجواء عنصرية عدوانية تفسر نهج حسن الجوار وتعبث بأمن دائرة الجوار وبإستقلال وسيادة دولها وتحيل العلاقات الدولية الى خيوط ضعيفة سرعان ما تتمزق ليحل بدلاً عنها التوتر وسوء الظن فتنقلب المبادئ والقيم الى سلاح يهدد سلام المنطقة وأمنها وهذا ما فعلته ايران في اشعال فتيل الحرب العدوانية في عام 1980 حيث لم يقف العراق مكتوف الأيدي امام عدوان جار يحاول النيل من سيادة واستقلال العراق وبالشرعية الدولية المستندة على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ودافع العراق بكل صلابة عن سيادته استناداً لحقه في الدفاع عن النفس وبكل الوسائل المتاحة لأن حسن الجوار كقاعدة عامة هي إقامة علاقات تفاهم وروابط بناءة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة واستقلال الدول والمساواة في الحقوق الدولية أمّا الاستثناء في حسن الجوار هو الرد على العدوان مهما كان مصدره لأنه يهدد الأمن والإستقلال والسيادة وهكذا فعل العراق في عام 1990 في التجاوز والاعتداء على الجارة الكويت في فترة حكم نظام (صدام حسين). على الرغم من ادعاء النظام بالقول (اننا كدولة عربية نحرص حرصاً اكيداً على إقامة علاقات التعاون وحسن الجوار مع الدول الأجنبية للوطن العربي ومنها البلدان الأجنبية المجاورة للعراق على أساس التعاون المشترك والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية)[18]. ولم يستقر موضوع الحدود بين البلدين وكانت قد عقدت العديد من مؤتمرات الجوار الإقليمي لمعالجة موضوع العراق انتقلت بين بغداد وإسطنبول و دمشق و الرياض بالإضافة إلى دول الجوار الإقليمي للدول المتاخمة للعراق [19]، إيران وتركيا وسوريا والسعودية والكويت والأردن وكانت قد شاركت فيه كل من مصر والبحرين إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية التي تطرقت في معظم المؤتمرات لحسن الجوار بين العراق وايران وسوريا والسعودية منها تهريب السلاح وانتقال

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الإرهابيين. وصار العراق بمثابة (مقاصة) إقليمية ودولية لكل المصالح والاهداف وتراجعه ككيان سياسي واجتماعي واقتصادي [20].

ان مفهوم حسن الجوار بالرغم ما يتضمنه من محتوى جيوسياسي وقانوني لم يطرح لحد الآن على بساط البحث العميق الا من بعض الاستثناءات لذلك سنحاول الوقوف في هذا البحث على اهم وجهات النظر بخصوص هذا المبدأ ومحاسن الالتزام به في العلاقات الدولية، وكذلك معالجته وتطبيقه في ضوء القانون الدولي موضحين صفات حسن الجوار وتكريسه كمبدأ أساسي في الوثائق الدولية.

ان لعلاقات الجوار التي يفرضها الواقع الجغرافي وبعض المظاهر السياسية والقانونية اثار بعيدة المدى حيث ترتبط هذه العلاقات قبل أي شيء آخر بتعيين الحدود لأنها تؤشر النظام القانوني الخاص بها ويطلق عليها نظام الجوار ويتم ذلك عادة بمقتضى اتفاقية خاصة تعقد بين الدول المتجاورة [21]، مما يتطلب التقيد بسلوك سياسي معين وببعض القواعد القانونية، وكذلك للتوصل لمثل هذه الاتفاقية ينبغي الانطلاق اولاً من مبدأ احترام حرمة الأراضي الجغرافية كل دولة لجارتها والامتناع عن الإقدام على الأعمال الانفرادية وحيدة الجانب التي قد تسفر عن خرق سيادة الدولة المجاورة، لذلك كان الواجب يحتم فرض إقامة علاقات حسن الجوار على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحرمة الأراضي لكل من الدولتين الجارتين وتعكس هذه الظاهرة احدى الوظائف الأساسية للحدود في تحديدها الجغرافي لساحة ممارسة الدول لسيادتها الإقليمية وحماية أراضيها الوطنية كما أن هذه الوظيفة ترتبط بمبدأ حرمة الحدود لضمان الاستقلال والأمن والسلام لكل دولة ومواطنيها. وفي الوقت نفسه تحتل الحدود كنقطة الإتصال الجغرافي موقعاً هاماً للدول المتجاورة كونها تفرض لإقامة علاقات خاصة، ومن الجدير بالذكر ان التجاور بين الشعوب قد بدأت في مناطق الحدود عندها أيضاً قد اندلعت الحروب، وتم فيها وعندها إحلال السلام وجرت المفاوضات وشهدت بعض مناطق الحدود عقد جلسات للجان الهدنة لإجراء المباحثات المباحثات الدبلوماسية (لجنة الهدنة الخاصة بكوريا) [22]، واللجنة المصرية الإسرائيلية عند كيلومتر 101 عقب انتهاء حرب تشرين عام 1973.

ان خصائص منطقة الحدود تتجسد في سلسلة من النشاطات تفرض التعاون بين الدولتين الجارتين وتستلزم وضع بعض قواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية لتنظيمها حيث تتحدد خلالها واجبات الدول وتقرر حقوقها [23]، اما المظاهر الأساسية المتعلقة بالعلاقات بين الدول عند منطقة الحدود بين مبادئ الاحترام لاستقلال وسيادة كل منهما على أساس المنفعة المتبادلة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الأول

حقوق الجوار (مبدأ حسن الجوار) في الوثائق الدولية

ان إيجاد قواعد دولية للجوار تجمع بين الالتزامات التي مصدرها العرف والمصادر الوضعية كالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك الوثائق من اجل تحقيق حالة الاتفاق والتمتع بالمصالح المشتركة بشكل كاف وعادل بين الجارتين ومن أجل تهيئة أجواء حسن النية في تنفيذ القواعد والالتزامات الدولية وتجنب النزاعات المسلحة فإن مجمل هذه القواعد المتفق عليها أو تلك القواعد المتبعة دولياً والتي تعمل على ضبط وترشيد العلاقات المتبادلة بين الدول المتجاورة في مناطق الحدود [24]، ومن الجدير بالذكر ان علاقات حسن الجوار قد تنوعت كثيراً في عالمنا المعاصر وتطورت قاعدة حسن الجوار هي الأخرى نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يسر كثيراً روابط الاندماج بين الدول المختلفة ففي الوقت الراهن يتمتع سكان مناطق الحدود بأنظمة مرنة تسهل تنقلاتهم بدون جوازات سفر أو تأشيرة دخول في العديد من مناطق العالم مما يسهل الانتقال منتسبو المرافق العامة بين الدول المتجاورة من عمال ورعاة وأطباء وقابلات مأذونات لممارسة اختصاصهم على جانبي الحدود وكذلك تيسر كثيراً إجراءات النقل الحدودي فأصبح انتقال قطعان المواشي وتسويق المحاصيل سهلاً كما لو كانت داخل الدولة الواحدة [25]. كذلك ازيلت الكثير من القيود على الملاحة في الأنهر الدولية التي تمر ببعض الدول أو تكون الحدود بين الدول الأخرى [26].

وقد شهدت علاقات الجوار العديد من الاتفاقيات التي تقنن استغلال مياه الأنهر الدولية لأغراض الزراعة والصناعة والحفاظ على البيئة ومكافحة الأوبئة والتلوث وازدادت مجالات التعاون بين الدول المتجاورة في الانتفاع من مياه الأنهر الدولية وتوزيع مياهها بشكل عادل والتشاور في إقامة مشاريع مشتركة والاستعداد للتعويض عن الاضرار التي تلحق بجارتها جراء سوء استخدام مياه النهر الدولي وكذلك تضمنت بعض الاتفاقيات التعهد بتسوية الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية وانسحبت ايضاً علاقات التعاون في دائرة الجوار أي خلق الإمكانيات المناسبة لاستثمار أعماق الجرف القاري وتحديده بين الدول التي لها سواحل قريبة. على هذا الأساس يمكننا القول ان عالمنا المعاصر قد شهد تطوراً في علاقات حسن الجوار في البر وفي قاع البحر والمحيطات وفي الجو وفي حقل الأنهر الدولية وضمان حماية البيئة المحيطة، كما وشمل في بعض مظاهره المتطورة الانتقال بدون قيود للسكان عبر مناطق الحدود بين بعض مناطق العالم كما هو حاصل بين دول أوروبا الغربية لغرض العمل في الدول المجاورة خاصة تلك التي تمتلك إمكانيات اقتصادية كبيرة حيث يتم ذلك من خلال تحديد مناطق للعمل بالقرب من الحدود في الاتفاقية المعقودة بين الجانبين.

وفي المناطق الصحراوية نلاحظ ان القبائل الرحل تنتقل بحرية بين الدول المتجاورة[27]. وتتضمن بعض الاتفاقيات ضمان الظروف اللازمة لتجنب بعض الأوضاع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التي قد تمس بالقواعد الأمنية لكل من الدولتين الجارتين في حالة عبور الحدود بطريقة التسلل مما يتطلب الرقابة الشديدة لمنع التجارة غير المشروعة كالأسلحة والمخدرات كذلك تضمنت بعض الاتفاقيات حق الملاحقة القضائية ومطاردة الأشخاص الذين يخرقون القانون الداخلي في أرض الدولة الجارة والمثال على ذلك اتفاقية التعاون الأمني لمواجهة الإرهاب بين العراق وتركيا المعقودة في العام 1984 [28].

ومن الجدير بالذكر ان التوصل لوضع حد لحوادث الحدود لها أهمية كبيرة في علاقات حسن الجوار. أما في ممارسات العراق لمبدأ حسن الجوار فنود ان نذكر ان العراق قد سعى وبدرجة جادة ومتواصلة لتثبيت ذلك في اتفاقيات ثنائية مع كل من تركيا وايران[29]، وضمن الأنظمة الخاصة بالحدود والتعاون في مجالات عديدة منها استخدام المياه في مناطق الحدود والحيلولة دون خرق تلك الأحكام وتعيين الجهات المسؤولة عن متابعة تنفيذها في كل من الدولتين المتجاورتين وتحديد صلاحيات تلك الجهات في متابعة التقيد باحترام نصوص الاتفاقيات والبحث المشترك في قضايا الخرق غير المشروع واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجنب الحوادث الحدودية [30]، وكما ان بعضاً من الاتفاقيات المعقودة بين الدول المتجاورة قد ادى الى بلورة بعض القواعد القانونية في المجال الدولي تمنع استخدام مناطق الحدود بشكل يضر مصالح الدول المتجاورة أو بأراض إحداها للدولة الأخرى وفي المقابل ضرورة اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لتجنب اصابة اقاليم الدول المتجاورة يضر المصالح جراء نشوب حريق أو انتشار وباء أو امراض معدية ويمكن لمثل هذه القواعد القانونية أن توجد خارج الاتفاقيات ايضاً من اجل ايجاد الحلول التي تستجيب لمصالح الدول المتجاورة المشتركة والشرعية التي لا تتجاهل التطبيق الصارم لمبادئ السيادة والاستقلال والتعاون الدولي فالالتزام بتطبيق هذه القواعد في استثمار مياه الأنهر الدولية لأغراض الطاقة وأنظمة الري يعد واجباً لاحترام علاقات حسن الجوار وعلى ضوء ذلك اجرى العراق مباحثات مع تركيا وسوريا منذ عام 1962 للتوصل الى استثمار مياه نهر الفرات بصورة عادلة وفقاً لمبدأ حسن الجوار كما جرت مباحثات اخرى في عامي 1964- 1966 مع سوريا بشأن التوصل الى اتفاق محدد ازاء اقتسام الحصص المالية في نهر الفرات كما كانت هناك مفاوضات مع الجارة تركيا في الاعوام 1968 و 1980 و 1982 حيث بلغ عدد جولات المباحثات مع كل من سوريا وتركيا خمس عشرة جولة حتى عام 1990، الا إنه لم يتم التوصل إلى اتفاقية تثبيت حصص الدول الثلاثة المشتركة في حوض نهر الفرات لتسهم في تعميق علاقات حسن الجوار[31] هذا وبالجدير بالذكر ان بعد عام 2003 عقدت العديد من الاتفاقات كما ذكرنا ذلك، تراوحت بين مطالب ايران البراغماتية والتشدد التركي والدور السلبي لسوريا والحال نفسه بسعي الخليجيين لضمان امنهم الخليجي.

وفي عام 1990 وكذلك عام 1997 جرت مفاوضات بين الأطراف الثلاثة في انقرة بهذا الشأن وهي مفاوضات لم تنته أيضاً بإتفاق [32]، وعبر العراق عن حرصه الكبير وتقديره المسؤول لعلاقات حسن الجوار مع تركيا تلك العلاقة التي رسختها الروابط

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التاريخية الوثيقة بين الشعبين والمصالح المشتركة التي كانت قد نمت في مختلف الظروف والاوضاع وصارت نموذجاً للعلاقة بين العراق وسوريا والدول المجاورة لها وكذلك حرص العراق على معالجة القضايا المشتركة بحكمة وفهم عميقين خصوصاً بالنسبة لمشكلة توزيع حصص مياه نهر الفرات لأمد بعيد وايجاد حل مناسب لها حيث يعود تاريخ المشكلة الى عام 1962 عندما جرت مفاوضات بين سوريا وتركيا والعراق والتي لم تسفر عن أية نتيجة لأسباب لم يكن العراق مسؤولاً عنها [33]، وخلال الفترة الماضية قامت تركيا ببناء (سد كيبان)، وقامت سوريا ببناء (سد الطبقة) وبدأت كل من الدولتين بملء هذين الخزانين خلال الأعوام 1973 و 1975 مما الحق اضرار جسيمة ببيئة العراق واقتصاده بسبب شحة المياه الجارية في نهر الفرات الواصلة الى الاراضي العراقية. وفي عام 1986 قامت تركيا بالانتهاء من بناء سد جديد هو (سد قره قايه) وفي عام 1989 كانت قد انتهت من بناء سد آخر هو (سد اتاتورك)، وباتت تعبئته بالطريقة التي ارادته تركيا قد الحقت اضراراً فادحة لجارتها العراق. وكذلك بالنسبة لإيران أيضاً فبعد عام 2003 لم يتوصل العراق الى تسوية مناسبة مع الجارة ايران حيث تأتي 12% من مياه العراق من روافد دجلة، والانهر الحدودية من ايران والتي تتضمن 22 نهراً وجدولاً موضح بالخارطة رقم (1) منها سيروان والوند والكارون وغيرها [34]. كما قامت ايران بقطع اغلب هذه الانهر أو تحويلها كنهر الوند والكارون وكنجان جم والطيب وهركبته وغيرها الى الاراض الايرانية مما تسبب بكوارث انسانية وبيئية ومخالفات في قواعد القانون الدولي[35].

وكانت تركيا قد ابلغت العراق في 20 تشرين الثاني من عام 1989 بأنها ستقوم بحجب كميات كبيرة من مياه نهر الفرات لمدة ثلاثين يوماً من أجل ملئ سد اتاتورك وليس هذا فحسب بل ان فترة الملء بكاملها التي استغرقت برأي الخبراء ما بين أربعة إلى خمس سنوات وربما أكثر. ومن الأضرار التي الحقت بالعراق بالاضافة الى كميات المياه نفسها والآثار السلبية الناجمة عنها على المصالح الزراعية فإنها ساهمت في ارتفاع مناسيب الملوحة في 40% من الاراضي الزراعية في حوض الفرات [36].

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

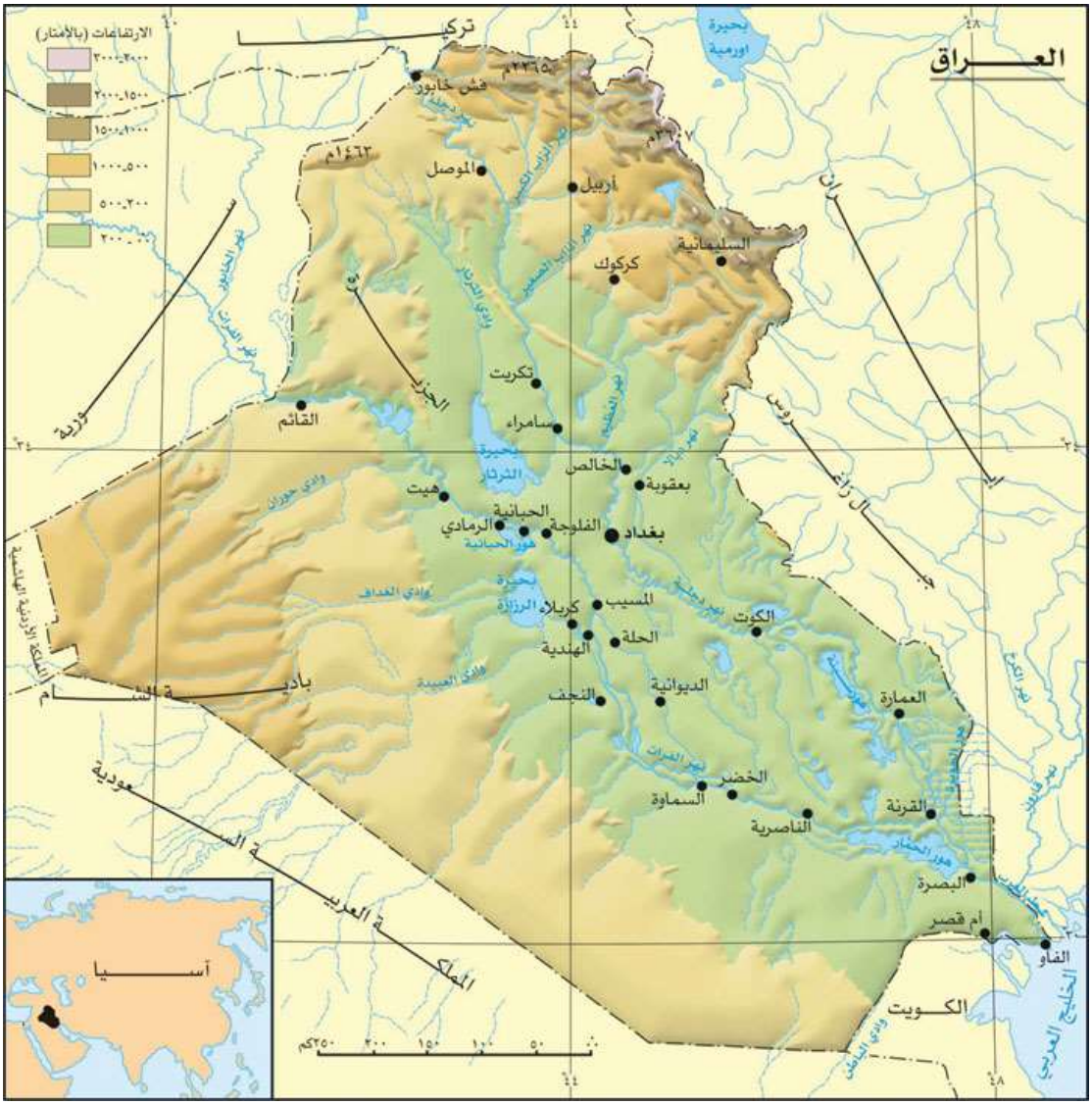

المصدر: الموقع http://iraqena.com/iraqmap/

وان ارتفاع الملوحة في المياه ادى الى أضرار بالغة اخرى على المشاريع الصناعية وكل مشاريع توفير المياه لأغراض المنزلية ومن هذه الأضرار ان محطات توليد الطاقة الكهربائية في السدود العراقية تأثرت نتيجة انخفاض مناسيب نهر الفرات وتوقفت كلياً عن العمل، كما تأثرت اربع محطات كهربائية وحرارية علماً ان حوض الفرات يساهم في توليد 40% من مجموع حاجة العراق للطاقة الكهربائية (37).

ومع كل ذلك ومن خلال ما تقدم من فداحة الضرر وخطورة الحالة يصر العراق على تفادي هذه الانعكاسات وايجاد حل مناسب لهذه المشكلة طبقاً لمبدأ حسن الجوار ووفقاً للقواعد الدولية التي تنظم استغلال مياه الأنهر الدولية ومنها مبادئ هلسنكي بشأن استخدام

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مياه الأنهر الدولية لعام 1966، والتي قامت على اربعة من مبادئ للقانون الدولي والتي كانت قد حصلت على موافقة جماعية خلال الدورة الثامنة والاربعين لجمعية القانون الدولي التي عقدت في نيويورك عام 1958 (38).

ولعلنا نجد تطبيقاً عملياً في قضية بحيرة (لانو) بين كل من فرنسا وإسبانيا حيث ان منابع هذه البحيرة تقع في فرنسا ولم يكن بين كل من اسبانيا وفرنسا أية اتفاقية معينة تنظم استغلال مياه هذه البحيرة وقد ذهب الحكم الصادر في التحكيم بين الدولتين المذكورتين الى انه اذا كان لفرنسا الحق في ان تستخدم مياه هذه البحيرة الموجودة في اقليمها في انتاج الطاقة الكهربائية الا انه ينبغي ان تراعي مبدأ حسن الجوار على نحو يحقق مصالح الدول المجاورة رغم عدم وجود اي تنظيم في اتفاق او عرف بين الدولتين لاستغلال مياه هذه البحيرة كما دعا الحكم الصادر عن التحكيم كلا الدولتين الى التفاوض في هذا الشأن في ضوء مبادئ القانون الدولي الآنفة الذكر والتي وردت في اجتماع اللجنة القانونية لهيئة الامم المتحدة عام 1958 وفيما بعد اتفاقية هلسنكي لعام 1966 (39).

ومن حرص العراق الكبير وتقديره المسؤول لعلاقات حسن الجوار مع تركيا جرت مفاوضات بين الجانبين في العام 1990 حضرته سوريا ايضاً، ولكن لم يتم التوصل الى اتفاق، الا أن المفاوضات ستتواصل لحين تسوية المشكلة (40)، وفي ضوء علاقات حسن الجوار القائمة على التفاهم والصداقة والتعاون التي كانت وما زالت مصدراً لقلق العديد من الأطراف الدولية والجهات التي تحاول وضع العراقيل في الطريق السلمي للعلاقات بين العالم العربي وجيرانه، وخصوصاً العراق وتركيا من جهة وسوريا وتركيا من جهة أخرى.

فالإلتزام بتطبيق المبادئ الاساسية للقانون الدولي العام في السيادة والاستقلال والتعاون الدولي وحسن الجوار في مناطق الحدود والتعاون في مجال استثمار مياه الانهر التي تشكل الحدود، وكذلك استخدام الطرق المشتركة من الامور الخاصة بالجوار، فنجد مفهوم حسن الجوار بمعناه الواسع ايضاً في بعض الوثائق الدولية الخاصة بالعلاقات الطيبة بين دولتين متجاورتين، وفي بعض الوثائق عند الجمع بين المعنيين الضيق والواسع لمفهوم حسن الجوار، فعلى سبيل المثال نذكر معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين العراق وتركيا عام 1949 فقد تناولت البروتوكولات الملحقة بها المبادئ العامة للعلاقات بين الدولتين مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية، والتشاور في مجالات النعاون، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتوصل الجانبان في عام 1948 الى توسيع التعاون على المعاهدة بأنها تتضمن بروتوكولاً خاصاً بتنظيم الحصص في مجرى نهر الفرات وفقاً للمعنى الواسع لمبدأ حسن الجوار. ومن الجدير بالذكر ان لجنة القانون الدولي التابعة لهيئة الامم المتحدة حاولت وضع قواعد تثبت فيها مبدأ حسن الجوار وتمنحه صفة القانون، الا انه ومنذ بداية اعمالها، قد ظهرت اختلافات في الآراء فيما يخص طبيعة الوسيلة اللازم تحديدها لعلاقات حسن الجوار بين ان تكون اتفاقية نموذجية او قواعد نموذجية. وكذلك لم يتفق الأعضاء في اللجنة القانونية حول تحديد مفهوم واحد وعام لحسن الجوار وعلى وجه

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الخصوص في مجال استخدام مياه الانهر الدولية، فالقاعدة والتي تعترف بها اغلب الدول هي تلك التي وردت في الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تنظم علاقات الدول المتجاورة والتي يخترقها نهر دولي، وقد اوضحنا هذا باعتبار أن الدول لا تتقيد بقواعد قانونية من دون موافقتها الخاصة. وهذا يقود الى الاستنتاج بأن الممارسات المتفق عليها ثنائياً بالإمكان تحويلها الى قاعدة مسلكية في حالة عدم وجود بعض الاتفاقيات متعددة الاطراف في نفس المجال [41].

اما في ما يخص ميدان التنقيب واستثمار الموارد الطبيعية، فنلاحظ ان التعاون بين بعض الدول المتجاورة قد شملت بعض أعمال الانقاذ في المناجم، وكذلك بناء الانفاق فتنص بعض الاتفاقيات الثنائية بين الدول المجاورة على استثمار الموارد الطبيعة في مناطق الحدود، عند الخط الحدي او الابتعاد عنه الى مسافة معينة ومتساوية بين الدولتين، وفي حالة وجود موارد طبيعية سائلة، فهناك حالات لجأت فيها الدول للاستثمار المشترك لها عبر اتفاق ينظم الاستثمار في مناطق الحدود بشكل مشترك. وقد طرحت مسألة استغلال الموارد الطبيعية بين الدول المتجاورة على بساط البحث في هيئة الامم المتحدة فقد اوعزت الجمعية العامة لفريق من الخبراء لوضع مشروع يتضمن مبادئ تخص صيانة واستثمار الموارد الطبيعية وتقاسمها بشكل مشترك. كذلك تضمن المشروع المقترح التأكيد على مبدأ التعاون ومبدأ المساواة في الحقوق والمسؤولية الدولية، ومبدأ التبليغ ومن اجل ان تكتسب هذه المبادئ او بعضها على الأقل صفة الالتزام كان من الضروري ان تتضمنها الاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف [42].

اما في ما يخص ميدان البيئة المحيطة وحمايتها، فقد اكدت الكثير من الوثائق الدولية على ضرورة عقد الاتفاقيات بين الدول لضمان حمايتها، كما حدث في مؤتمر ستوكهولم حول البيئة التي عقد بإشراف الامم المتحدة والذي تمخض عن بيان ضم ستة وعشرون مبدأ، والعديد من التوصيات التي اقترحت لتكون موضوعات تتضمنها الاتفاقيات المعقودة بين الدول في هذا المجال [43]. وكذلك الاتفاق الاوروبي المتعدد الذي عقد عام 1974 والذي الزم الدول بالتعاون فيما بينها لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحيلولة دون تلوث المياه الدولية، كما نذكر ايضاً الاتفاق المعقود عام 1979 والذي تمخض عن المؤتمر الدولي للتعاون في مجال حماية البيئة المحيطة فقد تم التركيز فيه على حماية البيئة من التلوث في المناطق ما بعد الحدود، وكذلك الزم الدول الاطراف في الاتفاق، بالحد من تلوث الاجواء، وتبادل المعلومات واجراء المشاورات للتقليل من نسب التلوث وتنقية الأجواء المحيطة بين الدول المجاورة.

ان وجود عدد كبير من القواعد المتفق عليها في نطاق ثنائي وتضم مجالات مختلفة لمبدأ حسن الجوار، قد برهن على توفر الامكانيات اللازمة لصياغة قواعد مسلكية خاصة بالجوار بين الدول فعلى سبيل المثال ان القواعد المتفق عليها باحترام الدول والالتزام بعدم التدخل في شؤون الغير، وكذلك التمتع بقدر كاف من الحقوق والمصالح عند القيام ببعض النشاطات في مناطق الحدود دون الاضرار بأراضي الدول المجاورة، ومثل هذه القاعدة لا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تعني التزام الدولة مبدئياً بعدم الاستفادة من مناطق الحدود بل تلزمها مسؤولية عدم المساس بأراضي الدول المجاورة لها، وهناك قواعد تلزم الدولة التي تقوم بتشييد بعض المشاريع في مناطق الحدود تبليغ الدولة المجاورة بذلك بوقت سابق، لكي لا تتضرر من جراء هذه المشاريع المقامة، ومما لاشك فيه ان هذه القواعد تتوافق مع مبدأ حسن النية في العلاقات بين الدول، وانها من الناحية السياسية ذات فائدة في مجال تطوير العلاقات السلمية والطبيعية في الدائرة الاقليمية وتحول دون نشوب نزاعات بين الدول الاقليمية المتجاورة، كما تلزم الدول باحترام حرمة اراضي الغير وسيادتها عليها، وفي هذا المجال لا تحدد القواعد الزام الدول بتطبيقها وفي مختلف ميادين نشاطاتها الا عن طريق الاتفاقيات الدولية المصدقة على اساس القبول الحر بها.

واستناداً الى ما تقدم يمكن اعتبار حسن الجوار بين الدول بأنه علاقات تهدف الى ضمان التعايش السلمي وضمان مستوى جيد من التعاون ييسر الحلول اللازمة لكل القضايا الخاصة بالحدود من القضايا التي تستلزم التعاون المشترك. فمنذ ظهور وتطور مفهوم حسن الجوار في الممارسات الدولية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين [44]، ولم يحدد معناه بكل دقة لحد الآن، اذ يستخدم في اغلب الوثائق الدولية من دون تفسير لمحتواه بشكل دقيق، بل يستخدم للتدليل عن اشاعة بعض العلاقات السلمية في الصداقة والتعاون بين الدول المجاورة ويقتضي تصرفاً يجنب المنطقة الاقليمية النزاعات وتسوية المسائل المختلف عليها بالطرق السلمية وبشكل دائم [45].

ومما تقدم يمكن القول أن حسن الجوار يعد مبدأ اساسياً للعلاقات الدولية المعاصرة، كونه مبدأ يشمل العوامل الكافية التي تسمح بتحليله كظاهرة سياسية وقانونية تيسر ممارسات الدول في مجال المباحثات والمناقشات والاتفاقيات والمعاهدات المبرمه في اطار منظمة الامم المتحدة وحقوق وواجبات الدول التي تقبل بحسن الجوار كمبدأ اساسي من مبادئ سياستها الخارجية [46].

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الثاني

الصفات العامة لحقوق الجوار(مبدا حسن الحوار)

من المعروف في التاريخ الحديث، وجود العديد من الاتفاقيات الخاصة بعلاقات حسن الجوار بين دول العالم المختلفة، فعلى سبيل المثال نذكر منها معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بين العراق وتركيا لعام1946 والتي تتضمن 72 بندا تتعلق بمبادئ رئيسية تحكم العلاقات بين دولتين[47]. كما نجد مصطلح (حسن الجوار) مذكوراً في ديباجات معظم المعاهدات الثنائية المكرسة لضبط اتجاه العلاقات بين دول الجوار. وان معظم اتفاقيات الصداقة والتعاون قد تضمنت الاشارة الى مبدا حسن الجوار، نذكر منها على سبيل المثال، اتفاقية الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين ايطاليا وسان مارينو عام 1897 والاتفاق الياباني الروسي الخاص بتوطيد علاقات السلام وحسن الجوار وقد ادرج في ديباجة ميثاق الامم المتحدة على النحو التالي : (ان نأخذ انفسنا بالتسامح وان نعيش معا في سلام وحسن الجوار وان نضم قوانا كي نحتفظ بالسلام والامن الدولي)[48]. ويلاحظ بان ميثاق الامم المتحدة قد تناول مفهوم حسن الجوار بمعناه الواسع، ليس بين الدول المتجاورة وحسب، وانما بين دول العالم، كذلك فان المادة 74 من الميثاق والخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تؤكد على ان (يوافق اعضاء الامم المتحدة ايضا على سياستهم ازاء الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل كسياستهم في بلادهم نفسها يجب ان نقوم على مبدا حسن الجوار، وان تراعى حق مراعاة مصالح بقية اجزاء العالم ورفاهيتها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية)[49].

ان تأكيد الميثاق على مبدا حسن الجوار يبرهن على انه من المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية المعاصرة، نجد ان هذا التأكيد في ديباجة المعاهدات السياسية لمنظمة الدول الامريكية[50]. فمن المعروف ان مقدمات الوثائق الدولية كالديباجات لها قيمة قانونية معينه بالنسبة لتفسير احكام الوثائق بروح ومضمون تلك الديباجات. ومن الحدير بالذكر ان الوثيقة النهائية لمؤتمر (هلسنكي عام 1975) الخاص بالأمن والتعاون الاوربي نصت على بذل الجهود من اجل انتهاج سياسة الفهم والثقة المتبادلة وعلاقة الصداقة وحسن الجوار بين عموم دول اوربا [51]. كما اعلنت الدول المشاركة في المؤتمر عام 1975 وكذلك علاقات حسن الجوار في منطقة امريكا اللاتينية وفي منطقة القارة الافريقية. ومثلما اشرنا فان المعنى الواسع لحسن الجوار يقصد به العلاقات الطيبة بين كافة دول العالم، وكما ورد تأكيد على ذلك في الوثائق انفة الذكر، ودون تجاهل المعنى الضيق للمفهوم، فقد تطرقت مقدمة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 117/37 في العام 1982 الى امكانيات توسيع التعاون بين الدول المتجاورة على اساس المنفعة المتبادلة كنتيجة للتقارب الجغرافي، كما اكدت مقدمة القرار على المتغيرات الكبيرة التي طرأت في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في عالمنا المعاصر والتي بدورها اعطت ابعاداً جديدة لعلاقات حسن الجوار، وفي جانب اخر من هذا القرار يؤكد على نداء من الجمعية العامة لجميع الدول والاعضاء للمساهمة في صيانة السلام والامن وتطوير العلاقات حسن الجوار[52].

وكذلك يمكننا الوقوف على اهمية مبدا حسن الجوار في تصريحات رجال السياسة وقادة الدول وتأكيداتهم الدائمة عليها كمثال تصريح السيد جلال الطالباني في مقابلة مع وفد من ايران عام 2009 (ان العلاقات العراقية الايرانية بدأت تتوسع نحو الافضل)[53]، وكذلك تصريح الدكتور برهم صالح بان التقارب الحالي بين الاقليم وتركيا لم يتحقق بسهولة ودعي الى عدم التدخل في الشأن الداخلي للعراق وزيادة وتيرة العلاقات بين تركيا في الميادين المختلفة وفقا لمبدا حسن الجوار[54]، لقد اتخذنا جميع الخطوات من اجل وضع علاقاتنا مع ايران على اسس سليمة وايجابية، وكان منطلقنا سياسة حسن الجوار والرغبة في اقامة علاقات طبيعية مع ايران[55]. كما اكد السيد جلال الطالباني رغبة العراق في اقامة علاقات التعاون وحسن الجوار مع ايران[56].

ان الصيغة العامة لمبدا حسن الجوار تكمن في قيمته الجيوسياسية والاخلاقية والقانونية فمن الناحية السياسية ان مبدا حسن الجوار يقتضي التخلي عن مختلف المظاهر السياسية الامبريالية وممارستها في السيطرة والاخضاع بالقوة، وتوزيع مناطق النفوذ وعدم احترام سيادة واستقلال الدول الاخرى ومن الناحية الاخلاقية يمكن اعتبار علاقات حسن الجوار كواجب يقتضي تقديم المساعدة والعون للدول المجاورة عند الضرورة وخاصة في حالة الكوارث الطبيعية لان مثل هذه الاعمال تجري بشكل طبيعي ومتواتر بين الدول المجاورة، فضلاً عن تلك المساعدات التي تقدمها منظمة الامم المتحدة والدول الاخرى. اما من الناحية القانونية فأن مبدا حسن الجوار يكتسب اهمية متزايدة، كونه يتمتع بصفة قانونية من خلال تنبيه في الوثائق الدولية، وكذلك من واقع ان تطبيقه يشترط تطبيق مبادئ القانون الدولي الاساسية[57].

ان العوامل الجيوسياسية والاخلاقية تترابط وتتشابك في ممارسة الدول لسياسة التعاون والتسامح وحسن النية وتقديم المساعدة، فمن الواضح ان مبدا حسن الجوار يعتمد على احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، ويقتضي الالتزام به من قبل الدولة لإقامة علاقات جديدة في الحياة الدولية خالية من النزاعات، وتختلف عن ذلك العلاقات المستندة على القوة وعدم المساواة بين الدول، فسياسة الاستغلال تتعارض ومبدا حسن الجوار، فلا يمكن بناء علاقات دولية جديدة عن طريق احترام المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية المعاصرة والمعتمدة على مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة.

فمبدا حسن الجوار يعتمد في تطبيقه اساسا على التطبيق الصارم لمبادئ القانون الدولي الاساسية وهذا ما تؤكده ديباجة الامم المتحدة في (ان تتبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة والاحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الدولي)[58]. كذلك تنص الديباجة ايضا على (ان نعيش معا في سلام وحسن جوار وان ننظم قوانا كي نحتفظ بالسلم والامن الدولي)[59].

هذا وان الديباجة تربط مباشرة بين احترام القانون الدولي وحسن الجوار، وعلى الرغم من ان بعض التغيرات الواردة فيه لاتزال غير واضحة، فقد ابرزت قرارات الجمعية العامة بخصوص مبدأ حسن الجوار اعتماده على مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، لغرض توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين مختلف الدول. كما اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بان مبدا حسن الجوار يقتضي رفض اي عمل يرمي الى تحديد مناطق النفوذ والسيطرة لأية دولة من دول العالم، كونه يتعارض مع الصفات القانونية المتخصصة في الشؤون الدولية على الربط بين مبدأ حسن الجوار والاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي، وتجسيد تطبيقاتها في السلوك الخارجي للدول، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والتسوية السلمية. من جانب اخر فان مبدا حسن الجوار يكمن اساساً في تطبيق مبدا التعاون بين الدول، كما يقتضي عدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، كما يتطلب احترام حرمة اراضي الدول الاخرى، ويقتضي ايضا احترام الاستقلال السياسي للدول الاخرى وانظمتها الاجتماعية، واحترام التعهدات والالتزامات الدولية بحسن نية.

ونخلص الى الاستنتاج ان مبدا حسن الجوار لا يمكن تحقيقه الا في ظروف الالتزام بمبادئ القانون الدولي الاساسية لأنها تمثل القاعدة الاساسية لمبدا حسن الجوار، وان سياسة حسن الجوار تصبح من دون مغزى مالم تطبق المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية المعاصرة والمستندة على مبادئ القانون الدولي تطبيقا تاما[60].

ولعل ما ينبغي ملاحظته بأن المبادئ الاساسية للقانون الدولي، هو انها تتمثل دائما بمبادئ ذات طبيعة اساسية واخلاقية وقانونية لأنها تنتج اثارا تنعكس على حقوق والتزامات المخاطبين بها، ووجدنا من المهم ان نشرع في ذكر بعض هذه المبادئ التي ارستها الامم المتحدة او اكدت وجودها السابق اما عن طريق الميثاق او عن طريق ما صدر عنها من قرارات واعلانات، وهي تتصف بانها تحكم سلوك الدول في علاقاتها بعضها ببعض ونذكر منها على سبيل المثال الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة والذي صدر عن الجمعية العامة في 1970/10/24 وتضمن الاتي:-

1- ان تكف الدول في علاقاتها المتبادلة عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها.
2- ان الدول تلتزم بتسوية منازعتها الدولية بالوسائل السلمية.
3- ان تمتنع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.
4- ان على الدول واجب التعاون مع غيرها من الدول.
5- احترام مبدا المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب.
6- احترام مبدا المساواة في السيادة بين الدول.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

7- التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها وفق مقتضيات حسن النية.[61]

ومما تقدم يمكننا تعريف علاقات حسن الجوار بين الدول بانها علاقات تهدف الى ضمان التعايش السلمي في دائرة الجوار لضمان مستوى جيد من التعاون من اجل تسوية المسائل المتنازع عليها بالطرق السلمية وخصوصا تلك الخاصة بمناطق الحدود التي تتطلب حلولا مشتركة، كما ان سياسة حسن الجوار تقتضي تصرفاً يتجنب اثارة النزاعات وتشجيع التفاوض الايجابي من اجل التوصل الى تسوية المسائل المختلفة عليها بالطرق السلمية، فحسن الجوار كسلوك خارجي للدول وكمبدأ اساسي معاصر للقانون الدولي العام، يحدد واجبات الدول المتجاورة وحقوقها والالتزام بمبدأ حسن الجوار الذي يضمن الامن والسلام لجميع دول العالم.

والجدير بالذكر ان دولا عديدة مازال سلوكها الخارجي يتعارض مع مضمون مبدا حسن الجوار، ومازالت هذه الدول تعمل بالاتجاهات المعاكسة له، في اصرارها على اتخاذ بعض الاجراءات ترمي من خلالها الى تغيير المعالم الجغرافية والتركيبية السكانية (الديموغرافية) وكذلك تغيير النظام الاجتماعي والسياسي من خلال التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، كما هو حال اسرائيل (المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاطلسية) في استمراره في سياسته الاستيطانية ومصادرته للأراضي العربية من المواطنين العرب في مرتفعات الجولان وفي غزة والضفة الغربية ومحاولاته تغيير مجاري مياه الانهر العربية وكذلك في فرضه الهوية الاسرائيلية على المواطنين العرب في فلسطين المحتلة[62]، وكذلك ايران في اصرارها على مواصلة سياسة تتعارض ومبدا حسن الجوار وتبنيها لسياسة العدوان والتدخل في شؤون العراق الداخلية، على الرغم من تنبيه العراق الدائم الى العواقب السياسية الوخيمة لهذه السياسة على مستقبل علاقات حسن الجوار وعلى الامن والسلام في المنطقة، وكما كان العراق قد اكد مراراً على تمسكه بمبدأ حسن الجوار وضرورة تعزيزه في علاقات دول المنطقة وتطويره نحو اقامة علاقات سليمة بناءة تعتمد على التفاهم والتعاون، فحسن الجوار بالنسبة للعراق ليس مجرد موقف سياسي فحسب بل تجسيد لإيمانه بالمبادئ الاساسية للعلاقات الدولية المعاصرة ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف، فقد ذكر الرسول (ص) في هذا الصدد في حديثه الشريف (جارك ثم جارك ثم جارك ثم اخاك)، وكما كان دوما للتمسك الصادق والجاد بعلاقات حسن الجوار وبالاحترام المتبادل بين دول المنطقة، وبالعمل المخلص والجاد من اجل السلام والامن والاستقرار في كل منطقة.

وقد عزم العراق وبإخلاص من خلال سلوكياته والاتفاقات العديدة بين الدولتين على اقامة سلام مع ايران استنادا لقرار مجلس الامن 598 وطي صفحات الماضي وبناء صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار والتعاون والثقة ولا سيما بعد التغيير الكبير في منهجه وسياسته الخارجية بعد عام 2003 م ، الا انها وبعض من دول دائرة الجوار لم تجعل من الاعتبارات الواردة فيما تقدم، كجزء مهم في سلوكها الخارجي، واعتقاداً منها بان هذا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السلوك سياتي عليها بالكثير من المسائل ذات الجدوى الاقتصادية الاكثر نفعاً، متوهمة بان اضطلاعها في المخطط المحرض للعدوان على استمرار ممارستها لعملية التدخل في شؤون العراق الداخلية، سيجعل لمكانتها الاقليمية دوراً فعالاً الا انها وكما قد نسيت بان امريكا كانت قد وضعتها في شرك النزاع الذي دام ثماني سنوات تكبدت فيها ايران وكذلك العراق خسائر جسيمة جدا وان كانت قد قومت سلوكها نحو تبني سياسة اكثر واقعية. وتبحث امريكا ضمن مخططها الحالي، عن طريق تزج بها ايران في شرك صراع جديد، تحت ذريعة بناء النظام الاقليمي الجديد في المنطقة[63] المسمى النظام الاوسط الجديد. لقد كان الموقف الامريكي في 2003-2004 يشير الى الدور السلبي للحدود خاصة بين العراق وايران بيد ان الرأي العام الامريكي حول هذا الدور تغير لاحقا مع التوصل السلمي لحل الملف الايراني وما ارتبطت به من مواقف سياسية وامنية[64]، وكانت ايران قد استفادت من الاعتراض والرفض الروسي والصيني لاستخدام القوة ضده.[65].

وعلى ما نعتقد بان ايران دولة ذات نظام سياسي واجتماعي غير مرغوب فيه، مهما صور البعض لها خلاف ذلك لأسباب باتت معروفة، بعضها لها علاقة بطبيعة الانظمة الاجتماعية والسياسية لمعظم دول دائرة جوارها بشكل عام والنظام السعودي على وجه الخصوص، وكذلك ان الادارة الامريكية لازالت تعاني من عقدة الرهائن الامريكان في طهران التي لم تتم تسوية حساباتها بعد، ويمكن التدليل على صحة ما ذهبنا اليه من خلال استبعاد ايران وتجاهل دورها الاقليمي ويستهدف من جملة ما يستهدف النظام الايراني بالذات، فليس امام ايران سوى الاستجابة لمنطق الوقوع في شرك المخطط الامريكي الذي تروم منه امريكا تكريس وجود (اسرائيل)، واحكام السيطرة التامة على نفط المنطقة الذي لاتزال كمية كبيرة منه في حوزة ايران، وتروم امريكا ايضا تحجيم القوى الاقليمية كافة لصالح موازنة جديدة تعطي الارجحية فيها لإسرائيل، في نظام شرق اوسطي وبالاعتقاد بان ايران تمتلك بعض ما كانت تريد امريكا منعه على العراق في فترة حكم (صدام حسين) ومع بدأ ايران بتخصيب اليورانيوم وهو بداية دخولها في المحفل النووي العالمي وان كانت ايران تدعي ان اغراض دخولها الصناعة النووية هي سلمية. واخيراً ليس لإيران افضل من خيار استثمار اهتمام العراق الدائم بإقامة علاقات طيبة مع جميع دول الجوار والذي اكدته حسن نيات العراق في وضع نهاية للنزاع الذي قد دام ثماني سنوات وما بعدها، وكذلك تأكيد العراق نهجه السلمي المبدئي الثابت في الانتقال في حالة الجوار كواقع سياسي الى حالة حسن الجوار كواقع جغرافي تتجلى قيمتها الاخلاقية والقانونية في العلاقات السلمية بين دول المنطقة ولاسيما بعد عام 2003 وسقوط نظام البعث، وقصر نظر نظام صدام حسين بسبب غطرسته ودكتاتورية وحماقاته، وليس اولى من اعتراف رئيس وزراء اسرائيل الاسبق قبيل احتلال العراق عام 2003 (ان الهدف الذي انتظرته اسرائيل منذ ربع قرن سيتحقق اليوم، وان الطائرات الامريكية البريطانية ستنجز المهمة التي ارادها سلاح الجو الاسرائيلي) عندما هاجم المفاعل النووي العراقي عام 1981

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الخاتمة

من الخطأ اعتبار الجوار مصدر دائم للنزاعات الاقليمية، فالجانب المشرق في الجوار يعتبر عنصرا مهمه في تبادل القيم الحضارية الانسانية بين الامم وفي شتى الميادين، ومثل هذه الارضية لازالت قائمة وموجودة بين العراق وايران وتركيا اكثر من وجودها كقاعدة لا يمكن الاستناد عليها مع اية دولة اخرى من دول الدائرة الاقليمية لإيران وتركيا في المنطقة، هذا اذا كانت ايران وتركيا صادقتين في طروحات برنامجهما السياسي المعلن المعادي لإسرائيل ولاسيما بعد سقوط (صدام حسين) وبناء نظام ديمقراطي قائم على دستور 2005 وجاء فيه ما يدعو الى علاقات متوازنة مع جميع دول الجوار الجغرافي وفقا لمبدا حسن الجوار.

ماعدا ذلك فان الحدود بين سوريا والعراق والاردن والكويت والسعودية، حدود هندسية مستقيمة تقريبا وتسير عبر معالم طبيعية واضحة، وتكاد تكون كلها اقليما طبيعيا واحدا، وان الحدود بينها حدودا اصطناعية وان ظاهرة النزاعات الحدودية، بشقيها البري والبحري(ان كانت ظاهرة منتشرة في معظم مناطق العالم) الا ان حصولها بين الدول العربية والعراق تعد ظاهرة جغرافية سياسية تدعوا الى القلق والى ضرورة التبصير بأخطارها (والخطأ الفاضح الذي ارتكبه صدام حسين بحق الجارة الكويت يعد تعامي من الفعل العراقي آنذاك عام 1990) وكان اجدى بقادة الدول العربية والجامعة العربية تداركها وايجاد حلول منصفة وعادلة لها قبل حدوثها.

ان الحدود العربية تعود اساسا الى التعدد القبلي المتماثل، واذا ظهرت مشكلة الحدود بين بعض دولها وتفاقم الاحداث والخلافات بشأنها فيعود ذلك الى ظهور النفط في مناطق الحدود كما هو حال الحدود بين العراق والكويت والسعودية. ومن الجدير بالذكر ان الشريعة الاسلامية قد اكدت على حسن الجوار بين الدول، وفصلت بدقة متناهية الحقوق والواجبات المترتبة على هذا المبدأ، وجاء في قوله تعالى في محكم كتابه (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا)سورة النساء/ الآية ﴿٣٦﴾.

كما ورد في الحديث الشريف عن النبي محمد (ص) قوله ((ان الله تبارك وتعالى اوصاني بالجار حتى ظننت انه سيرثني)). وهنا يراد بالحديث الشريف ليس الجار القريب في المنزل والمسكن فقط بل يراد الجوار بين الدول.

ان اهم مقومات ومصداقية السلم والسلام تقوم على مبدأ حسن الجوار والحقيقة ان جوهر العدالة الدولية في اطار العلاقات الدولية يكمن في التوازن الصحيح بين مصالح الدول من اجل تحقيق الامن والسلم الدوليين وحسن الجوار الدولي وبالتالي هذا يعني توطيد احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ان دستور العراق 2005 الذي تم استفتاء الشعب العراقي عليه بإيجابية تنص المادة الثامنة منه على يرعى العراق مبدا حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية او يقيم علاقات على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية وان دل ذلك على شيء فانه يدل على تعايش العراق وتعامله بصورة سلمية مع دول الجوار ومع المجتمع الدولي والالتزام بالقانون الدولي.

ان ذاكرة الكويت متأثرة بالانزعاج من العراق (نظام صدام حسين) وان ذاكرة العراق متأثرة بالانزعاج مما اقدم عليه رجال الكويت عام 2003 وبعده وكذلك على ايران وتركيا للتجاوزات الكثيرة والكبيرة على الحدود والان وفي ظل النظام الحالي ولاسيما بعد الدورة البرلمانية الثانية عام 2010، مطلوب من الجميع الامتثال لمبدا حسن الجوار في عدم ادخار الجهد لمنع والحيلولة دون التدخل الصريح في شان العراق والعمل على زعزعة امنه واستقراره. فالعراق اليوم يعاني من مشاكل جمة مع دائرة جواره الجغرافي تتمثل في التسلل من الحدود الى الاراضي العراقية للقيام بأعمال ارهابية، ومشكلة المياه التي باتت تسبب قلقا كبيراً وتحدياً خطيراً على مستقبل الزراعة والثروة الحيوانية، بالإضافة الى مشاكل عديدة اخرى منها اصرار الكويت على العقوبات المفروضة على العراق من قبل الامم المتحدة بسبب غزو الكويت في عام 1990 من قبل النظام البائد وتحت طائلة الفصل السابع على الرغم من رفعها من قبل مجلس الامن في كانون الثاني 2011 ان وجود نظام ديمقراطي تعددي في العراق يؤمن بمبدأ الجوار وحسن الجوار كأساس لاحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يملي على ان تتعاطى دول الجوار مع الواقع الحالي لنظام الحكم في العراق لكي تعاد له العافية لان استقرار العراق وتحقيق الامن الشامل فيه سيكون مصدر لاستقرار المنطقة ودول الجوار ويوجب ذلك التعاون مع العراق وفق مبدا حسن الجوار لتحقيق الامن والسلام العام في المنطقة وتجنب دائرة الجوار الجغرافي للعراق اسؤا مما هو عليه في الحاضر ما هو قادم في المستقبل.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصادر و الهوامش

1. تحتل مشكلات الحدود الدولية والخلافات الناجمة عنها اهمية كبيرة في العلاقات الدولية وبإمكاننا القول انه لم يكن هناك من بين مواضع القانون الدولي ما هو اكثر الحاحاً بالنسبة للأقطار العربية والافريقية طوال العقود الماضية، من مثل المشكلات الناشئة او الخلافات المتصلة بالحدود الدولية، فهناك المنازعات على شرعية المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم الحدود من الناحية القانونية، وهناك الخلافات الناشئة عن تحركات القبائل التي تقيم بالقرب من الحدود، وهناك مشكلات اللاجئين المقيمين في دولة اخرى على مشارف حدود الدولة التي لجأوا منها، بالإضافة الى المنازعات المتصلة بحركات التحرر والاستقرار الوطني التي تهدف الى تحرير كل الارض او جزء منها. لقد كانت لكافة هذه الموضوعات اثرها الكبير في توجيه الاهتمام بموضوع حسن الجوار، ان الحدود اخذت تكتسب وظيفة عملية في بلورة الدولة القومية وبنائها وتحديد مجالات اختصاصات وممارسة السلطة.
2. منير البعلبكي وآخرون، تاريخ العالم المعاصر، دار العلم للملآيين، بيروت، 1975، ص 181.
3. نشرة قضايا عسكرية، العدد الرابع الصادر في العام 1985 لندن، ص4-7.
4. يوسف ابو شوشة، مشكلات معاصرة، دار الفكر، عمان،1982، ص158.
5. عصام عطية، القانون الدولي العام، بغداد، 1987، ص228.
6. محمد طه بدوي، د. ليلى امين مرسي، اصول علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1989، ص85.
7. المصدر نفسه، ص85-86.
8. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، 2005، ص43.
9. عدنان السيد حسين، قضايا دولية (الازمة العراقية)، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص101.
10. جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، بغداد، 1987، ص242-247، علماً انه في نيسان عام 1990 دفعت الهند وباكستان بقواتها الى المواقع الامامية على الحدود في كشمير، مما ادى الى زيادة التوتر بين الدولتين بفعل احداث التمرد الانفصالية في كشمير، ومنح الهند لقواتها الجيش والشرطة سلطات استثنائية لقمع التمرد المسنود من باكستان.
11. أ.أ. مودي، الجغرافية من وراء السياسة، ترجمة روفائيل جرجس، دار الهلال، القاهرة،1972،ص 86.
12. علي ابراهيم، السلام والمفاوضات العراقية الايرانية ، مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد99، لعام1990، ص53.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

13.احمد صدقي الدجاني، النظام العالمي الجديد وجهة نظر عربية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص12-13.
14.ان ما حصل ليوغسلافيا بفعل تدخل الولايات المتحدة الامريكية عام 1992في الشأن الاوربي وعمل دول اوربا العضوة في الاتحاد الاوربي على تطويق نار الحرب التي اشتعلت بين الصرب والكروات وبين الصرب والمسلمين في البوسنة وبين القرب والالبان كوسوفو.
15.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 1236 الدورة الثانية عشر في كانون الاول عام 1957 الموسوم ب (العلاقات السلمية وحسن الجوار بين الدول) والقرار 1301 الدورة الثالثة عشر في كانون الاول عام 1958 (إجراءات ترمي الى اقامة علاقات حسن الجوار بين الدول).
16. constantin Buse Zamfir :Relati internation in Acte si document 1945-1982 Bucureti .1983 p283 (بالرومانية)
17.المصدر السابق، ص283، قرار الجمعية العامة المرقم 2129 الدورة العشرين في كانون الاول 1965 الموسوم ل (الاجراءات التي ينبغي اتخاذها على النطاق الاقليمي بغية تحسين علاقات حسن الجوار بين دول اوربا ذات الانظمة المختلفة).
18.المصدر السابق، ص284، القرار المرقم186/34 في كانون الاول 1989.
19.عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص104.
20.المصدر نفسه، ص109.
21.عبد الغفور كريم علي، المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية، بحوث مختارة في القانون الدولي العام، اربيل2008، ص30.
22.وهذا ما حصل فعلا بتدخل الولايات المتحدة الامريكية في شان عربي صرف كان بالإمكان حله وحصل العكس للموقف بين العراق والكويت بالعدوان الامريكي الاطلسي عام 1991 وفقا لقرار مجلس الامن (678) الصادر عام 1990.
23.عبد الغفور كريم علي، مصدر سابق، ص35.
24.عصام العطية، القانون الدولي، مصدر سابق،ص23.
25.منير البعلبكي واخرون، تاريخ العالم المعاصر، مصدر سابق، ص404.
26.علي ابراهيم، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص53.
27.أ.أ. مودي، الجغرافية من وراء السياسة، مصدر سبق ذكره، ص90.
28.عصام العطية، القانون الدولي، مصدر سابق، ص230-231.
29.وتقوم العولمة التي ظهرت في الادبيات السياسية في عقد التسعينات ومنذ بدا الالفية الثالثة تقوم على التدفق الحر للأفراد والبضائع والمعلومات بين الدول وبانسيابية عالية.
30.كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، بغداد ، 1987، ص ص 510-511.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

31.المعاهدة الالمانية – والاتحاد السوفيتي لعام 1972، والمعاهدة الخاصة بتطبيع للعلاقات بين تشيكوسلوفاكيا سابقا والمانيا عام 1972. عصام الشريف، مؤتمر الامن الاوربي والتعاون، بغداد عام 1985، ص21 ، وكذلك اتفاقية المرور عبر الحدود بين رومانيا وهنغاريا لعام 1969 ومع يوغسلافية (سابقاً)عام 1970 وبلغاريا عام 1970.
32. Dr.Iftene Pop,Vecinatate Si Buna Vecinatate In drept International, Bucuresti,1982,P.553بالغة الرومانية
33.كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص512.
34.فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العراق،) دار الغد، 2010، ص135
35.صاحب الربيعي، حرب المياه بين العراق وايران الدوافع والاسباب، الحوار المتمدن، العدد17،2712/9/ 2009
36.عبد الغفور كريم علي، المصدر السابق، ص45
37.مجلة الوطن العربي، العدد (149-975) الصادرة في 19 كانون الاول 1991 ص18 . لقد دخلت تركيا في التحالف الدولي للعدوان على العراق عام 1991 وسخرت اراضيها للولايات المتحدة الامريكية لاستمرار عدوانها على العراق.
38.مجلة الباحث العربي، العدد 23، الصادر في نيسان – حزيران 1990، ص21، كلمة الوفد العراقي في حلقة النقاش حول قضية نهر الفرات.
39.مجلة الباحث العربي، العدد 24 تموز – ايلول 1990، ص28.
40.نفس المصدر السابق، ص27.
41.محمد سعيد الدقاق، دروس في القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعة الاسكندرية،1987،ص242.
42.جريدة القبس الكويتية، العدد 1677، الصادرة في 26 حزيران 1990.
43.علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، دار المعارف الاسكندرية، 1975، ص53.
44.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(34/186)في كانون الاول 1979 .ولاحظ المصدر السابق.
45.باللغة الرومانية.Relatil international Acte Si documente opict P.283
46.بيان الامم المتحدة حول البيئة ستوكهولم 1972، نفس المصدر سابق.
47.أ.أ .مودي، الجغرافية من وراء السياسة، مصدر سابق، ص 87.
48.المصدر سابق.
49.باللغة الرومانية Dr. lftene Pop, Vecinatate Si Buna Vecinatate opcit, P, 387.
50.شبكة الاعلام العربية، 2009/11/18
51.سومرية نيوز، اربيل 2010/6/30

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

52.باللغة الرومانية Dr. lftene Pop, Vecinatate Si Buna Vecinatate in drept international, 1982, opcit , P, 553.
53.علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص923.
54.نفس المصدر السابق، ص945
55.اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1985، ص484.
56.عصام الشريف، مؤتمر الامن والتعاون الاوربي، بغداد، 1985، ص211.
57.نذكر على سبيل المثال الاعلان الصادر عن اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارشو(الملغي) حول مؤتمر الامن الاوربي عام 1972 والمسمى بإعلان براغ. انظر عصام الشريف، مصدر سابق، ص15.
58.عبد الغفور كريم علي، مصدر سابق، ص50.
59.محمد سعيد الدقاق، دروس في القانون الدولي، مصدر سابق، ص242.
60.علي صادق ابو الهيف، القانون الدولي، مصدر سابق، ص923.
61.محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار الجامعة، بيروت، 1981، ص175-176.
62.مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد29، سنه 1997، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص78.
63.مجلة الحقول، الفصل الاول، بيروت – لبنان، 1991، ص23.
64.عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص104.
65.نفس المصدر السابق، ص110.

پـوخـتـه

دەوڵەتی عیراق، ئەوەی کە لەگەڵ شەش دەوڵەتی تر دراوسێیە، لەگەڵ هەر یەکەشیاندا گرفتی لۆجستی و جیوگرافی و سیاسی و ئایدیۆلۆژی هەیە، لەگەل زۆربەشیاندا تا هەنووکە گرفتەکان هەڵپەسێردراون، دەسەڵاتە یەك لە دوای یەکەکانی تەواوی ئەو وڵاتانەو بە ئیراقیشەوە نەیاتوانیوە لەو گرێیە دەرباز ببن و چارەسەرێك بدۆزنەوە، هەر بۆیە پەیوەندییەکان بەردەوام هەڵبەزودابەز دەکەن و رۆژ دوای رۆژ فاکتەرو دۆسیەی نوێ ئەو گرفتانە قوڵتر دەکەنەوە. بەڵام ئەمە ئەوە ناگەیەنێ کە تروسکاییەك نەماوەتەوە بۆ پرسیپی دراوسێ باشی، بەڵکو لایەنەکان بەردەوام ئەو لایەنە قووت دەکەنەوەو پەیماننامەش دەبەستن و کاری لەسەر دەکەن، بەڵام تا هەنووکە ئەو پەیماننامەو پرنسیپەی دراوسێ باشی نەیتوانیوە شوێن جیاوازی و دۆسیە گەرمەکان و ناکۆکیەکان بگرێتەوە.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٣)، حزيران ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Abstract

It is considered wrong to treat neighborhood as a permanent source for regional conflicts, the bright side in the neighborhood is an important in the exchange of cultural values of humanity and Nations in various fields, and such a list still existed between Iraq and Iran and Turkey .Over its existence as a rule cannot invoke them with any other regional Chamber States Iran and Turkey in the region, that if Iran and Turkey are honest in their policy to Israel especially after the fall of Saddam Hussein and building a democratic policy based on The Constitution of 2005 which came to balance relations with all neighboring countries according to geographical principle of good neighborliness. Iraq had suffered through the various stages of its late history many border problems caused by the failure to respect to the principle of good neighborliness in international relations and especially for both Turkey and Iran and thus , these problems continued to the now days and had caused many conflicts and wars. Since 2003, the occupation of America to Iraq was unable to settle permanently problems especially with Iran and Turkey. We have treated in this research many of those problems.

Still Iraq forwarding to improve the neighborhood with Iran,Turkey and else ..